

خطاب السيد وزير تحديث القطاعات العامة المتعلق ب :

"الإدارة العامة الرشيدة لتحقيق التنمية
في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"

(29 أبريل 2004)

السادة السفراء ،
السادة المدراء ،
السادة الخبراء ممثلي الدول العربية ،
السيدات والسادة الاساتذة ،
حضرات السيدات والسادة،

يسعدني في البداية، أن أعرب لكم عن بالغ سروري وكامل اعتزالي وأنا
الذقي بنخبة من الاطر والخبراء على أرض المملكة المغربية، في هذا اللقاء الذي ينعقد
ضمن مرحلة التحضير للمبادرة الخاصة بالإدارة العامة الرشيدة، لتحقيق التنمية في
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .

وأغتتم هذه الفرصة الطيبة لأرحب بكم باسم حكومة صاحب الجلالة،
وباسمي الخاص في بلدكم الثاني المغرب، متمنيا لكم مقاما طيبا ومزيدا من العطاء
والأداء الفكري والإداري، وتعميق الحوار لدعم مسيرة التحديث، وتوضيح الأسس
والعالم التي تنبني عليها سياسات الإصلاح والتنمية في الدول العربية.

حضرات السيدات والسادة ،

إن هذا اللقاء يأتي لاستثمار النتائج المنبثقة عن مؤتمر إسطنبول، والملضي
قدما لتنفيذ المبادرة المتعلقة بالإدارة العامة الرشيدة في دول الشرق الأوسط وشمال
إفريقيا، التي دعت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالاشتراك مع برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي.

فقد شكل لقاء بيروت لشهر أكتوبر 2003 ، ومن بعده مؤتمر إسطنبول
المنعقد خلال شهر فبراير 2004 ، محطتان أساسيتان في مسلسل البحث عن السبل
الكفيلة لوضع رؤيا واضحة، من أجل بلورة خطة عمل متكاملة لاعتماد سياسات
إصلاحية ومشاريع تطويرية، هدفها تدعيم أسس تدبير رشيد لإدارة سليمة، قمينة
بتحقيق التنمية المستدامة.

من المتفق عليه اليوم أن الانطلاقة الاقتصادية رهينة بفعالية الإدارة وتخليقها، وأن هذه الأخيرة لم تعد تعتبر أداة لتطبيق السياسات الحكومية، بل أصبحت الدعامة الأساسية لكل تغيير اقتصادي واجتماعي، كما أن تحديث دور الدولة يذبغي أن تنبثق عنه بدون شك تحولات على مستوى الإدارة، وهو ما نلاحظه اليوم في التجارب المتبعة من طرف عدد كبير من دول المعمور.

حضرات السيدات والسادة ،

لقد شهدت الإدارة المغربية عدة إصلاحات عكستها الرؤيا التي التزمت بها السلطات العمومية من خلال وضع برنامج عمل متكامل، بهدف إعادة النظر في تنظيم الإدارة وتحديد مهامها واختصاصاتها، ملائمة تدخلها في السياق الاقتصادي والاجتماعي، طبقا لتوجيهات جلالة الملك محمد السادس نصره الله في خطابه السامي بالدار البيضاء لسنة 1999، حيث وضع مفهوما جديدا للسلطة، يحث على جعل المرفق العمومي في خدمة المواطن، يحمي حقوقه الفردية والجماعية .

ولقد صادقت المملكة المغربية على العديد من الالتزامات الدولية التي تفرض عليها، كما على باقي الدول التوفر على إدارة فعالة و أقل إجرائية، كالانضمام إلى الاتفاقية الدولية للتجارة واتفاقيات دورة الأوروغواي، وكذا الميثاق الإفريقي للوظيفة العمومية.

حضرات السيدات والسادة ،

إن كل انطلاقة اقتصادية واجتماعية حقيقية تبقى رهينة بالتوفر على إدارة فعالة ونزيهة. فالمركية المفرطة، وتعقد المساطر، وضعف التواصل، وقلة الكفاءات، والعاملين بالإدارة، كلها عوامل تجسد البيروقراطية الإدارية، التي تجعل المحيط غير ملائم لانطلاق المبادرات الفردية وتطور الاستثمارات، الأسس الضرورية لكل تنمية اقتصادية واجتماعية .

إن المجهودات المبذولة اليوم، تعكس تنامي الوعي بضرورة التوظيف الجيد للدرص المتاحة لبلادنا، للتموقع على الخريطة الدولية ومسايرة تطور السياق العالمي الذي أصبح يفرض على الإدارة العمومية أن تتفاعل إيجابيا مع محيطها.

وتجد هذه القناعة امتدادها الموضوعي، في الإرادة الملحوظة التي تطبع مكونات المجتمع المدني في الدول المعنية، والذي أصبح أكثر تنظيماً واستعداداً، للنقاش بحرية وشفافية في حل المشاكل، وإجراء إصلاحات إدارية عميقة تسندها أهداف المجتمع المدني الديمقراطي وانخراط الجهاز الإداري للتجاوب مع قيم دولة القانون .

فالإصلاح الإداري موازاة مع إصلاح القضاء، هو الدعامة الأساسية لربح رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبدون إصلاح إداري حقيقي متفق عليه ومحدد في مضمونه وأهدافه وغاياته وتشريعاته ، لا يمكن الوصول إلى استثمار وديني يلبي الطموحات أو جلب الاستثمارات .

إن التشخيص الموضوعي لواقع الإدارة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والإطلاع على مواطن القوة ومظاهر الاختلالات من خلال الممارسة اليومية، أبان عن ضرورة إعادة التكييف الكمي والنوعي لآليات عمل الإدارة للنهوض بالمهام المنتظرة خلال العشرية المقبلة.

إن برنامج تحديث القطاعات العامة لبلادنا يهدف أساساً إلى إرساء إدارة فعالة ومسؤولة، مواطنة وقريبة من المرتفقين، تتمحور حول أورش معينة، تتمثل في إعادة تحديد مهام القطاعات العامة بهدف منح صلاحيات أكثر للمصالح اللامركزية والقريبة من المواطن، ورفع كفاءة العاملين بالجهاز، الإداري ووضع نظام لتقييم جودة الخدمات، وتبسيط المساطر، وتنمية الإدارة الإلكترونية، وتخليق الحياة العامة، ودعم الشفافية.

فإحلال روابط الثقة وتعزيزها بين الإدارة والمتعاملين معها، وإرساء علاقات جديدة مع القطاع الخاص، وترسيخ أسس الإدارة الخدمية والمواطنة، وعقلنة عامل الزمن في القطاع العام ، ستمكن من خلق المناخ الملائم للمقاولة للمساهمة في مجهود التنمية. كما أن انخراط جميع مستويات الإدارة في سياسة تخليق الحياة الإدارية وتواصل التحلي بالسلوك اللائق من قبل القيادات، سيشجع مختلف المراتب على النزاهة والشفافية في اتخاذ القرار، مما سيرفع من ثقة المستثمر والمواطن، ويسكن بالتالي من جلب الاستثمار الوطني والأجنبي ورؤوس الأموال التي نحن في أمس الحاجة إلى توظيفها لاستكمال بناء صرح الاقتصاد المحلي.

حضرات السيدات والسادة ،

منذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس لعرش المغرب، ما انفك جلالته يولي لإصلاح الإدارة عناية خاصة، حيث أعطاه بعدا مرجعيا حداثيا، يتمثل في انخراط الجهاز الإداري في إطار المفهوم الجديد للسلطة، الذي ي دشّن لعهد جديد للمغرب الحديث يدعم أساسا التغيير في العقليات وفي طريقة تدبير الشأن العام، وخدمة المواطن، وترسيخ ثقافة المرفق العام، وأخلاقياته من قبل نخبة إدارية متشبعة بقيم الكفاءة والنزاهة والاستحقاق، والتفاني في خدمة الشأن العام، وفي مامن من كل أشكال المخغوطات واستغلال النفوذ.

وفي هذا السياق ، أعطى البرنامج الحكومي أولوية خاصة لتدعيم اللامركزية وتقوية اللاتمركز الإداري وتطوير القضاء وتفعيله لجعله متصفا بالحداثة والمصادقية، باعتبارها الأداة الأساسية لحماية الحقوق، والعنصر الأساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع الاستثمار، وتأمين استقرار المعاملات ، لضمان وثيرة للنمو قادرة على تحريك سوق الشغل ورفع المستوى المعيشي للمواطن.

كما ركزت الحكومة على أهمية القطاع التعليمي، ومحاربة الأمية باعتبارها ترجها استراتيجيا يهدف إلى تاهيل العنصر البشري ليشارك بفعالية في تنمية وعصرنة البلاد .

وإذا كان التدبير الرشيد الذي أصبح وفقا لبرنامج العمل المصادق عليه في جوهانسبورغ " ضرورة للتنمية المستدامة " ، فإنه يبقى أداة وليس غاية في حد ذاتها. وتبعاً لذلك، لا بد من التأكيد على صنفين من التدابير يحيل كل واحد منهما على مستوى من مستويات الإصلاح : التدابير ذات الطابع العام أو الشامل، تتصدى للنظام الإداري ككل وتهدف إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى، غالبا ما تستقرئ التطور الذي يعرفه دور الدولة في المجال الاقتصادي وفي المجتمع، والتدابير ذات الصبغة الجزئية ، وهي تدابير قطاعية أو فرعية ذات صبغة تقنية، نابغة من الاحتكاك اليومي، تروم تحسين شروط العمل الإداري على المدى القريب والمتوسط .

واعتبارا لكون تحديث الإدارة أصبح مطلبا ملحا للنهوض بالبرامج الاقتصادية والاجتماعية، وخيارا استراتيجيا لتدعيم أسس إدارة مواطنة توجه خدماتها للمواطنين وفق متطلبات التواصل والشفافية والفعالية والسرعة في الإنجاز، وأضحى رهانا حيويا

لجلب الاستثمارات الخارجية، فقد تبنت الحكومة المغربية عن قناعة ضرورة إصلاح عميق للإدارة، وجعلت منه أحد الانشغالات الرئيسية لها، يؤطره الوعي بضرورة ولوج الإدارة العمومية، فضاء العصرية والقدرة على الاستئثار بفرص الجاذبية والاستقطاب، وتسندة أهداف المشروع المجتمعي الحدائي ضمن الرؤيا الملكية الداعية إلى ضرورة انخراط الجهاز الإداري ضمن المفهوم الجديد للسلطة، يؤهله للتجاوب مع قيم دولة القانون.

إن مختلف أوجه القصور ومواطنه في عمل الإدارة، قد اثر سلبا على مردودية امراق العمومية خلال هذه المرحلة التي تعرف انتظارات كثيرة من طرف مختلف مكونات المجتمع ، وهي انتظارات ذات صلة مباشرة بعلاقة الإدارة مع المواطنين .

فالاختلالات التي تم الوقوف عليها من خلال التشخيص الذاتي، الذي قامت به الإدارة او الذي تم من طرف جهات خارجية عن الإدارة، وتتمثل أساسا في التمرکز المفرط للقرار ، وارتفاع كلفة التدبير، وتقدم مقتضيات النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، كما أن الانتقادات الموجهة إلى الإدارة والتي كانت سببا رئيسيا في فقدان الثقة في خدماتها، جعلت من الإصلاح الإداري حجر الزاوية لكل إصلاح اقتصادي أو اجتماعي أو مالي منشود للدفع بعجلة التنمية وتقديم افضل الخدمات ، وهو ما أكد عليه البرنامج الحكومي الذي ركز على ضرورة إعادة تنظيم الهياكل الإدارية، وإحداث تغييرات على مستواها واعتماد مبدا تفويض السلطات والوسائل إلى المصالح اللامركزية القريبة من المواطنين ومحاربة كل أشكال البطء والتعقيد وإقامة علاقات جديدة بين الإدارة والمواطن وإيلاء العناية لتأهيل الموارد البشرية للرفع من كفاءتها وضمن توزيع عقلائي لها وإرساء معايير جديدة للتقييم مع مراجعة منظومة الترقية لتجاوز سلبيات التجربة السابقة من خلال ربط الترقى بالتكوين .

وتكريسا لهذا التوجه ، تم إعداد مشروع قانون حول الإدارة والنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية، شكل في مجمله منظومة متكاملة تشمل مختلف أبعاد ومكونات الإدارة، أتت استجابة للمساءلات والتحديات الداخلية، ومواجهة التحديات الخارجية للارتقاء بالإدارة إلى مستوى إدارة القرن الواحد والعشرين المطبوع بالتحويلات العميقة والمتسارعة، الناجمة عن العولمة والانفتاح على الاقتصاد العالمي والتكنولوجيا الحديثة والمتجددة.

كما يندرج إعداد وزارة تحديث القطاعات العامة بتعاون مع وزارة العدل لمشروع قانون حول محاربة الرشوة في إطار المقاربة المعتمدة في مجال دعم الشفافية وتخليق الحياة العامة ، كما يأتي ليجسد عمليا مضامين البرنامج الذي التزمت به الحكومة في جانبه المتعلق بتحديث الإدارة، والقاضي باتخاذ الإجراءات العملية الكفيلة بدحاربة آفة الرشوة وتفعيل الآليات القانونية والإدارية المتعلقة بها .

كما يستجيب القانون المتعلق بتعليل وإلزام الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية بتعليل قراراتها الإدارية السلبية الصادرة اتجاه المتعاملين معها، للأهداف المرتبطة بجعل الإدارة العمومية أداة فعالة في خدمة المواطنين تضمن حقوق الأفراد وحررياتهم.

وتتجلى أهمية تعليل القرارات الإدارية في أبعادها السياسية والأخلاقية والاقتصادية والتنظيمية التي تحققها نحو التطوع إلى الانتقال من إدارة تبني شرعيتها على امتيازات السلطة إلى إدارة خدومة ومواطنة.

فالبعد السياسي لهذا القانون، كونه يقيد شرعية الإدارة بمدى التزامها باحترام القانون والحرية الفردية ويساهم بصورة مباشرة في ديمقراطية المجتمع وضمان مساواة المواطنين أمام القانون ورفع مستواهم إلى المفهوم الحدائي للمواطنة المتعارف عليه عالميا.

أما البعد الثقافي والأخلاقي، فيتجسد في إرساء ثقافة جديدة مبنية على علاقة جديدة تتميز بالشفافية والمسؤولية، أما البعد الاقتصادي فيتمثل في إيجاد المناخ والظروف الملائمة لجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتقديم جميع الضمانات القانونية والإجرائية التي تحفز الرأسمال الأجنبي الذي تعود على العمل في ظلها .

ومن الناحية الإدارية فان هذا القانون مكن من مراجعة طرق واليات اتخاذ وإعداد القرارات الإدارية ورفع من مستوى الكفاءة المهنية للموظفين الموكول إليهم تدبير مصالح الدولة .

إن اللامركزية واللامركزية يهدفان إلى نفس الهدف المتمثل في تقريب الإدارة من المواطن وتغيير القرار من المتعامل .فاذا كان اللامركزية يعني منح موظفين تابعين لدولة ومعينين من طرفها ويعملون بالمصالح الخارجية التابعة لها، والخاضعين للسلطة الرئاسية للإدارة المركزية ، سلطة القرار في بعض المسائل تتسع وتضيق حسب الحالات، فان اللامركزية على العكس من ذلك تمثل النظام الإداري الذي يمنح

الجماعات المحلية -الجهات والعمالات والأقاليم والمجالس البلدية سلطة تدبير شؤونهم المحلية من خلال ممثليهم المنتخبين تحت سلطة الوصاية للإدارة المركزية والرقابة التضائية ، وهو ما يعني تدبير محلي ذاتي .

ودعم اللاتمركز خيار سياسي للحكومة لا رجعة فيه، يتمثل في خلق أقطاب على المستوى المحلي والجهوي تسمح بتوحيد الجهود والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة ويوفر تمثيلية ترابية قطاعية .

فمع دخول الميثاق الجماعي الجديد حيز التنفيذ، وإحداث مراكز جهوية للاستثمار ونقل السلطات المتزايدة للمنتخبين وإقرار وحدة المدينة، أصبح إعطاء المصالح اللامركزية سلطات فعلية وواسعة أمرا ضروريا لتحقيق التوازن بين هذه المصالح والجماعات المحلية من خلال إعادة النظر في التنظيم الراهن لهذه المصالح . من جهة ثانية ، تضمن البرنامج الحكومي من بين الأوراش الكبرى للإصلاح محور تبسيط المساطر والإجراءات لضمان جودة الخدمات واحتواء بؤر التلاعب بمصالح المواطنين والمتعاملين مع الإدارة . ويكتسي هذا المحور أهميته من الأهداف الاستراتيجية التي ترمي الدولة الى تحقيقها في مجال الإصلاح الإداري والمتمثلة في التقليل من كلفة تسيير المرافق العمومية وتحسين مستوى أدائها والاهتمام بتلبية الحاجيات اليومية المتزايدة للمواطنين، وهو يترجم الرغبة الملكية السامية لجلالة الملك : أن "الهدف من الإجراءات الإدارية هو" التسهيل والتيسير" وليس التعقيد والتعسير".

وفي نطاق التبسيط والعقلنة في التسيير، إن الإدارة الإلكترونية تعد اليوم إحدى الأدوات الفعالة ذات طابع أفقي تساعد تحقيق الأوراش الكبرى للإصلاح، التي تم اعتمادها من طرف الحكومة بعد اتخاذ الإجراءات الضرورية على المستوى القانوني والتنظيمي .

وسيكون لإحداث مثل هذه الإدارة تأثير كبير على نظام التدبير الرشيد لجميع القطاعات كعقلنة العمل الإداري ، وتقديم أفضل الخدمات ، وتحسين التواصل مابين الإدارة و المتعاملين، وفي ما بين الإدارات ، فتسمح الإدارة الإلكترونية بإحداث إدارة حديثة ومواطنة، مواكبة لعصر الإعلام والمعرفة.

حضرات السيدات والسادة ،

إنني لعلی یقین أن هذا اللقاء يشكل محطة أساسية من محطات الاستشارة البناءة وإنما إذ نلتقي اليوم للتشاور حول سبل دعم الإدارة الرشيدة ، فإنه ليسعنا الا أن نثمن المغزى العميق لهذه المبادرة التي يراد لها أن تكون حافظا للدول المعنية على مواصلة الجهود والمتابعة والتنافس المثمر .

ولا يسعني في الأخير إلا أن أجدد اعتزاني بمشاركة فعاليات ذات خبرة عالية في مجال الإدارة الرشيدة مقدما خالص الشكر والترحاب لكل الضيوف من الدول الشقيقة والصديقة والشخصيات الحاضرة معنا مؤمنا بان أبعاد هذا اللقاء ستدعم لا محالة خطة التحديث لتحقيق الأهداف المنشودة .

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.